

هل تعالج الإجراءات الحكومية ما أفسده الفقر والبطالة في سوريا؟

أيرين - متابعة الأمل

على الرغم من أن قرار الحكومة السورية بدفع مبالغ نقدية لآلاف الأسر الفقيرة وخفض بعض الضرائب قد يساعد في الحد من انعدام الأمن الغذائي وارتفاع معدلات الفقر في البلاد، إلا أن الكثير من الأشخاص ما زالوا لا يملكون ما يكفيهم من طعام، وفقاً للخبراء.

ففي ١٣ فبراير شباط الجاري، بدأ الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية، وهو صندوق جديد تم إنشاؤه في يناير الماضي لمساعدة ٤٢٠ ألف أسرة فقيرة، بدفع المبالغ الأولى من المساعدات.

وقامت الحكومة بعدها بيومين بتخفيض الرسوم الجمركية على عدد من المواد الغذائية شملت الأرز والشاي والحليب المجفف والقهوة والموز. كما قامت أيضاً بتخفيض رسم الانفاق الاستهلاكي على الزيت النباتي والسمن والبن غير المحمص والسكر.

وبعد وقت قصير من الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي في ١٤ يناير، أعلنت الحكومة أيضاً عن زيادة دعم وقود التدفئة بنسبة ٧٢ بالمائة لموظفي القطاع العام.

وقال أرنه أوسهاوج، خبير الأمن الغذائي والتغذية في جامعة

أكيرسهويس بالنرويج، أن «مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كانت تقليدياً تتمتع بأمن غذائي نسبي، ولكن إنتاج العديد من البلدان انخفض الآن وأصبحت تعتمد على الواردات التي تخضع لتقلبات الأسعار».

وقد بدأ هذا في التأثير أيضاً على الناس الأكثر ثراءً. فقد وجد مؤشر الضعف الغذائي الذي يصدره بيت الاستثمار الياباني (نومورا) أنه يتم إنفاق ٤٧,٧ بالمائة من دخل الأسرة في المتوسط في سوريا على الغذاء.

وقال أوسهاوج «عندما ينفق الناس الكثير من دخلهم على الغذاء يمكن للاختلاف الطفيف في الأسعار أن يغير قدرتهم على تناول ما يكفي من الطعام لتجنب الجوع».

وقال أحد الرعاة على مشارف دمشق «من الصعب جداً الوفاء باحتياجاتنا، فبالكاد نستطيع حمل تكلفة السلع الأساسية كالسكر والخبز والشاي».

وفي عام ٢٠٠٥ توصل تقرير صادر عن الأمم المتحدة إلى أن ٣٠ بالمائة من السوريين يعيشون تحت خط الفقر ومن بين هؤلاء ١١,٤ بالمائة دون مستوى الكفاف.

وقد تدهور الوضع منذ ذلك الحين، ويرجع ذلك جزئياً إلى سنوات عديدة من الجفاف. ففي تقرير صدر عن الأمم المتحدة في ٢٧ يناير، أشارت تقديرات أوليفر دي شاتر، مقرر لجنة الحق في الغذاء إلى أن عدد الناس الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي قد يصل إلى ٣,٧ مليون شخص.

وأشار شاتر إلى أنه «منذ عام

٢٠٠٦، عانت البلاد من أربع موجات متتالية من الجفاف. وكانت موجة الجفاف خلال ٢٠٠٧-٢٠٠٨ مدمرة على وجه الخصوص حيث وضعت أعباءً إضافية على كاهل البلاد».

وعلى الرغم من أن هطول الأمطار في عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ كان أكثر من السنوات الثلاث الماضية، إلا

ينفذها برنامج الأغذية العالمي والحكومة حتى مايو بسبب استمرار مشكلة انعدام الأمن الغذائي.

وقالت المتحدثة الرسمية باسم برنامج الأغذية العالمي في سوريا سيلي موزاميل أن «هناك حالة من انعدام الأمن الغذائي في المناطق المتضررة من الجفاف».



وأضافت «تظهر أحدث تقييماتنا أن ٢٥ بالمائة من سكان الريف في خمس محافظات شملتها الدراسة يواجهون انعدام الأمن الغذائي».

وقد حذر صندوق النقد الدولي الأسبوع الماضي من أن دول الشرق الأوسط ستحتاج إلى التركيز على النمو الشامل والمساعدات التي تستهدف الفقراء.

وفي مقابلة مع مجلة صندوق النقد الدولي، قال مسعود أحمد مدير قسم الشرق الأوسط وآسيا

وأضافت «تظهر أحدث تقييماتنا أن ٢٥ بالمائة من سكان الريف في خمس محافظات شملتها الدراسة يواجهون انعدام الأمن الغذائي».

وقد تفاقم الوضع بسبب مرض الصدا الأصفر والأحوال الجوية المناوئة، وهو ما أدى إلى خفض المنتجات الزراعية، ودفق سوريا إلى التحول إلى الواردات، وطبقاً لأرقام وزارة الزراعة، فإن غلة القمح والشعير والقمح قد انخفضت

أن توزيعها كان متردياً. فبينما كان التأثير على المراعي إيجابياً، فشل إنتاج الحاصل في المناطق التي تعتمد على مياه الأمطار في المناطق المناخية الزراعية الأكثر ضعفاً.

وأضاف شاتر أن الجفاف في الإقليم الشمالي الشرقي أسفر عن خسائر كبيرة وخاصة في محافظات الحسكة ودير الزور والرقبة.

وفي يناير تم تمديد خطة الاستجابة الطارئة للجفاف التي

خوفاً من انتقال العدوى.. سوريا تستعد

لزيادة كبيرة في الرواتب وتأمين فرص للعمل

بقلم: المحرر الاقتصادي

لا شك أن تدني مستوى دخل الفرد في الدول العربية، وكذلك نسب البطالة ولا سيما بين الخريجين الجدد، وتدهور الأوضاع الاقتصادية أو العيشية لقطاعات وفئات كبيرة من شعوب الدول العربية، تعتبر من الأسباب المهمة، أن لم تكن الرئيسية لانحدار الثورات والانتفاضات، التي تشهدها هذه الدول، وتؤدي بالضرورة في نهاية إلى تداعي إمبراطوريات الفساد والسلب والنهب، المتسلطة على خيارات وازراق الشعوب منذ عشرات السنين، مع مراعاة تفاوت المدد الزمنية من بلد إلى آخر.

يضاف إلى تلك الأسباب، معدل الفقر في هذه البلدان، فنسب السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ارتفعت إلى مستويات مخيفة ومرعبة، بالتوازي مع إطالة عمر الاستبداد وازدياد وتيرة الفساد، مقابل التكاثر المفرط لجيوش أو طوابير العاطلين عن العمل، لدرجة بات احتمال الحصول على فرصة عمل تحفظ كرامة الانسان، وتؤمن حياة هادئة وكرامة له ولعائلته، حلماً يراود الكثيرين من مواطني معظم دول المنطقة، دون وجود أي سبيل يؤدي إلى تحقيق ذلك الحلم البتة، رغم أن هذه الشرائح الواسعة، تتضمن بين فئاتها أعداد كبيرة وهائلة من الحاصلين على الشهادات العلمية في مختلف الاختصاصات.

وبعود سبب في ذلك، إلى أن التنمية البشرية والاقتصادية، كانت طيلة ما يقارب قرن من الزمن، لم تستحوذ على اهتمام السلطات الحاكمة على معظم هذه البلدان، بل إن جل اهتمام الأنظمة المذكورة انصب على كيفية استمرار امد حكمها، فضلاً عن كيفية جمع معظم الثروات والمقدرات الوطنية بيدها، دون أدنى اكتراث بما كان يجري بين الناس، ويؤدي إلى تراكمات واحتقانات، تسببت في اشعال فتيل هذه الثورات، التي نشهدها اليوم في عدد كبير من بلدان المنطقة، والتي من المتوقع لها أن تتسع رقعتها الجغرافية، لتشمل باقي الدول ذات الانظمة الديكتاتورية الفاسدة، ان الفقر والفاقة والحرمان، وانعدام فرص العمل، ولا سيما للأجيال الناشئة، تعد من احد ابرز الاسباب لهذه الثورات، لأن الحاجة والعوز والبطالة، من شأنها أن تؤدي إلى هدر كرامة الناس، ولا يستطيع الحكام والمسؤولين على مختلف مستوياتهم ودرجاتهم، وخاصة من يستحوذون على قوت الشعوب وازراقهم، أن يحافظوا على الحد الأدنى من تكافؤ الفرص وتوزيع الثروات بما يتناسب مع مؤهلات الافراد ومقدراتهم وخصيلهم العلمي، فالثروة لدى هذه الأنظمة الفاسدة تتجمع وتكدس لدى فئات قليلة من المواطنين بالسلطات، من المرتزقين وضعاف النفوس، وكذلك الحاشيات والازلام التي تعمل لحسابات خاصة لأشخاص متنفذين، دون أن يعرف احد مصدر هذه الثروات الطائلة التي تتجمع هنا وهناك أو بيد هذا الشخص وذلك.

فانعدام العدالة في توزيع الثروة الوطنية، وعدم تكافؤ الفرص امام مختلف شرائح الجماهير وفق القانون ووفق المعايير العلمية المتبعة لدى الأنظمة الديمقراطية، وعدم اتباع الشفافية في الشؤون الاقتصادية، تعد من ابرز الاسباب التي تهد عروش الاستبداد، وتؤدي إلى انهيار قصص الديكتاتوريات لتضيع في اغوار التاريخ.

والزراعة والسياحية وخفض تكلفة التمويل والإقراض لمشاريع السكن الاجتماعي وتمكين الشباب السوري من تأمين السكن الاجتماعي».

وكان الرئيس بشار الأسد أصدر الشهر الماضي المرسوم التشريعي رقم ٩ لعام ٢٠١١ الذي نص على إحداث «الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية»، لتقديم معونات دورية أو طارئة وفق أسس ومعايير معتمدة، وتعزيز تنمية رأس المال البشري والاستثمار فيه، وتمكين المستفيدين اقتصادياً واجتماعياً وصحياً وتعليمياً من خلال برامج ينفذها الصندوق.

وأعلن الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية عن بدء صرف الدفعة الأولى من مبلغ المعونة للأسر المستحقة للعام ٢٠١١، ابتداءً من ١٣ شباط من العام الحالي، حيث تصرف المعونة للعام ٢٠١١ على ٣ دفعات متساوية، بواقع دفعة كل ٤ أشهر، سيشمّل في المرحلة الأولى ٤٢٠ ألف أسرة جميعهم من تقدموا إلى المسح الاجتماعي موزعين على ٤ شرائح حسب المستوى المعيشي لكل أسرة.

وتركز الخطة الخمسية الحادية عشر توجهاتها على البعد الاجتماعي للتنمية، وزيادة الاستثمار في قطاع التنمية البشرية ودعم قطاعات الصحة والتعليم وشبكات الحماية الاجتماعية، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وتوفير فرص العمل والحد من الفقر وتمكين المرأة وتعميق مفاهيم العدالة الاجتماعية.

طبيعة العمل، بالإضافة إلى عدد من الرسوم التي تخسّم من الراتب كالتأمينات الاجتماعية وضريبة الدخل وغيرها.

وفيما يتعلق بالخطوات العملية التي ستخضعها الحكومة لتحسين مستوى الدخل، قال الدردي إنه «يتم الأعداد لإطلاق مشروع تشغيل الشباب قريبا»، مؤكداً أن «هناك مجموعة من الإجراءات تسعى الحكومة لتطبيقها وهي موجودة ضمن الخطة الخمسية الحادية عشرة، حيث تم إصدار العديد منها مؤخراً ما يتعلق منها بتخفيض الرسوم الجمركية ورسم الإنفاق الاستهلاكي على المواد الغذائية».

وكان الرئيس الأسد أصدر في ١٥ شباط الجاري الرسومان رقم ٢٣ و ٧٠ اللذان يتعلقان بتخفيض نسب الرسوم الجمركية للحليب المجفف والأرز، ورسم الإنفاق الاستهلاكي للزيوت والسمن النباتية والسكر، كما أصدر مرسومين يتعلقان بتخفيض نسبة رسم التأمين الاختياري والإجباري على الدين والرهن، والسماح بدفع مستحقات المتعهد بالعملة الأجنبية للمواد المستوردة.

وأوضح الدردي أن «الحكومة أطلقت الحزمة الأولى من برنامجها التنموي من بينها صندوق المعونة الاجتماعية الدائم»، مؤكداً أن «الحزمة الثانية التي ستصدر لاحقاً» تكمن في خفض تكاليف التمويل للمشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، وأيضاً خفض تكاليف تمويل المشاريع الصناعية

عمل جديدة منها ٣٣٢٢٢ فرصة عمل في القطاع الإداري و٢٩٩٣٣ فرصة عمل في القطاع الاقتصادي، وأضاف نائب رئيس مجلس الوزراء أن «مايهم الحكومة اليوم هو زيادة دخل جميع المواطنين، وهذا يأتي أولاً وأخيراً من خلال توفير وتأمين فرص العمل، وخاصة العمل اللائق والدخل اللائق أيضاً».

وفيما يتعلق بالزيادة المرتقبة لأجور العاملين في الدولة، أوضح الدردي انه «ما من شك أن زيادة الأجور للعاملين في الدولة هو جزء من هذه القضية لكن ليس كلها»، مضيفاً «ولكي لا يصبح الحوار فقط حول زيادة الرواتب للعاملين في الدولة علينا أن ننتهب إلى زيادة الحد الأدنى من الرواتب والأجور ولكل السوريين».

وكان وزير المالية محمد الحسين أشار في شهر تشرين الأول الماضي إلى أن توفير فرص العمل «لأبناء الوطن» هو أفضل من أي زيادة رواتب، باعتبارها حل مشكلة جزء كبير من الأسر السورية.

وكان الرئيس بشار الأسد أصدر في منتصف الشهر الماضي المرسوم التشريعي رقم ١٢ لعام ٢٠١١ القاضي بزيادة تعويض التدفئة على الرواتب والأجور للعاملين في الجهات العامة بمقدار ١٣٠ ليرة ليصبح ١٥٠٠ ليرة شهرياً، حيث يستفيد من هذا المرسوم حوالي ٢ مليون شخص.

ويتضمن رواتب العاملين في القطاع العام العديد من التعويضات منها تعويض التدفئة وتعويض

سيريانيزوز - متابعة الأمل

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية عبد الله الدردي أن موضوع رفع الحد الأدنى من الرواتب والأجور وتأمين فرص العمل يأتي ضمن خطة عمل الحكومة خلال الفترة القادمة، ونقلت صحيفة الثورة الرسمية، في عددها الصادر الخميس ٢٤ - ٢٠١١، عن الدردي قوله، إن «هدف العملية التنموية وهدف كل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة أو التي ستتخذها في المستقبل القريب هو إيجاد فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، بالإضافة إلى تحسين الخدمات المقدمة إلى المواطنين من تعليم وصحة وحماية اجتماعية وبشكل عام رفع مستوى المعيشة».

وكانت الحكومة قالت مؤخراً إنها ستركز خلال الخطة الخمسية الحالية التي بدأت في عام ٢٠١١ على الاستمرار في توفير مزيد من فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين وتحسين قطاعات البنى التحتية بغية النهوض بمستوى الاقتصاد الوطني ودفق عملية التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق توقعات أفضل للمواطنين وأداء أقوى للاقتصاد الوطني، وتشير التقديرات الرسمية إلى أن موازنة العام المقبل ستحقق ١٣٥١٥ فرصة